سيادة الدولة الليبرالية الجديدة في سياق العولمة

الأستاذة: راضية هزوات
أستاذة مساعدة(أ)
قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 15-04-2018
تاريخ قبول المقال: 31-06-2018

ملخص: يقوم المنطق التقليدي في فهم دور الدولة على فكرة وحدة السيادة المطلقة لها على المستوى الداخلي والخارجي وفي جميع المجالات،ومع ازدهار الفكر الليبرالي بدأت تسحب سلطات الدولة وتحد لصالح قوى السوق، ثم ما لبثت أن استعادت دورها بحذر في ظل دولة الرفاه، ولكن فشلها في احتواء أزمات اقتصادية متكررة ذات بعد عالمي دفع بالفكر الليبرالي الجديد المدعوم بمؤسسات وقوى العولمة إلى إعادة تعريف دورها وتحديده عبر إشراك مختلف الفواعل الجديدة، مما ترتب عليه إعادة تعريف لسيادة الدولة ، هذا التعريف يقوم على القول ببقاء سيادة الدولة مع القبول بسيادة جماعية و مشتركة تفرضها ضرورات السوق والمجتمع الدولي .

الكلمات المفتاحية: الدولة، الليبرالية الجديدة؛ دور، العولمة؛ السيادة .المجتمع الدولي.

Abstract: The traditional logic for understanding the role of the state is based on the absolute internal and external sovereignty, and in all fields. But with the flourishing of liberal thought its powers began to withdraw and defy the market forces Then quickly restored its role under the welfare state. But because of its failure to contain recurrent economic crises that had a global impact, led the neo-liberal ideology, supported by Globalization's institutions and new economic powers To redefine its role. This definition is based on saying that the sovereignty of the state will remain with the acceptance of a collective and shared sovereignty imposed by the imperatives of the market and the international community.

Key words: The State, neoliberalism; role; globalization; sovereignty; international community.

مقدمة:

إن ما نشهده اليوم هو عالم بصورة جديدة يضّم مجتمعاً دولياً سريع التعامل على المستويات التكنولوجية، الاقتصادية الاجتماعية ، والسياسة، وأصبحت الحدود بين الدول أشبه بخطوط رمزية لا تستطيع أن تراقب أو تحدّ من نفاذ الأموال والسلع و الأفكار وحتى القيم في المجتمعات المختلفة ،وحيال هذا الوضع اتضح مستويان من رد الفعل تجاه العولمة : الأول وهو مزيد من التصلّب من قبل الحكومات المهّمشة ، والثاني هو محاولة استيعاب العولمة بأقل خسارة ممكنة، بالنظر إلى الضغط الكبير الذي تفرضه آلياتها ومؤسساتها.

وإذا سلمنا بحقيقة أن الحدود والمسافات الجغرافية لم تعد عائق، وأصبحت حرية التنقل في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا يمثل القوة الدافعة التي لا يمكن لأي بلد التملص منها لأنها الآلية التي تدفع التقدم والازدهار فإن التحرير الاقتصادي أصبح جزء من برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي اضطلعت بها الدول لإعطاء شكل مقبول واتجاه ناجح لاقتصاداتها مدفوعة من قبل فكر ليبرالي جديد يفيد بأن مشاركة الحكومة يجب أن تكون منخفضة (الحد الأدنى للدولة).وقوتها تكمن في قبولها المزيد من التنازلات والشراكة في مجالات كانت تدخل في دائرة سيادتها.**ففي ظل هته المتغيرات أي دور بقي للدولة القومية وما هي حدود سيادتها؟**

أولا: التطورات الواقعية للفكر الليبرالي باتجاه الدولة الليبرالية الجديدة.

كان يشير مصطلح Liberفي القرن 14 إلى طبقة الرجال الأحرار في مقابل طبقة العبيد والأقنان كما كان يشير إلى تفتح الشخص وابتعاده عن المحافظة. وتزايد الاهتمام به في الأدبيات السياسية بعد ظهور العقد الاجتماعي للثلاثي توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو، و فكرة الفصل بين السلطات لمونتسكيو. كذلك من الناحية الاقتصادية ظهرت الرأسمالية كبديل عن الإقطاع. ومن الناحية السياسية ظهرت العلمانية والدعوة لفصل الدين عن الدولة،. كما كان للتطور الاجتماعي بظهور طبقة البرجوازية (الطبقة الوسطى) دوره في ولادة الليبرالية[1].

وعن موقع الدولة في سياق هته الأفكار فقد أدت كل هذه العوامل إلى دعوة الليبرالية إلى تحجيم دور الدولة تحت شعار دعة يعمل دعة يمر(laissez faire, laissez passer) ، تاركين لآليات السوق أو اليد الخفية إدارة السوق من حيث العرض والطلب.[2]لكن ومع تعرض الدول الليبرالية الرأسمالية لكارثة الكساد العظيم عام 1928 كان لابد لليبرالية أن تتصدى لهذه الكارثة فوجدت ضالتها في أفكار الاقتصادي الإنجليزي "**جون مينارد كينز**"**John Maynard Keynes** مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه "**النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود**" فمن خلال السياسات المالية والنقدية تستطيع الدولة التدخل في السوق للحد من التضخم أو البطالة حال وصولها إلى مستويات تنذر بالخطر على اقتصاد الدولة.[1]وقد استعانت الولايات المتحدة في عهد فرنكلين روزفلت

بأفكار**"كينز"** الاقتصادية لمواجهة الكساد العظيم من خلال ما يعرف بـ "الصفقة الجديدة" New Deal[2].وهو تحول كبير في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية حيث أصبحت الدولة هي من تدير السوق وليس اليد الخفية أو قوى السوق، إلا أن الدولة تظل مجرد مدير وليست مالك أو مشارك في السوق، كما هو الحال في النظام الاشتراكي.

وقد دعم تقرير الاقتصادي الإنجليزي**"وليم بيفردج"** *,***William Beveridge** الصادر سنة 1942 ببريطانيا تأسيس ما عرف **بدولة الرفاه**. وقد صاحب هذا التطور في الجانب الاقتصادي لليبرالية تطور آخر في الجانب الاجتماعي حيث أصبحت الدولة مسؤولة عن توفير الرعاية الاجتماعية وتمكين الطبقات الأضعف في المجتمع والسعي لتضيق الفجوة بين طبقات المجتمع، من خلال ضمان حق العمل والتعليم والرعاية الصحية والحق في مسكن ملائم والحق في المعاشات.

وبعد أن عاشت الدول الصناعية المتقدمة سنوات الرفاه و الازدهار بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية الستينات من القرن الماضي انتهى عصر الازدهار الرأسمالي ونشبت أزمة الركود التضخمي فيها. ما أدى إلى توقف النموذج الكينزي عن فعاليته في ضمان التوازن العام وفقدت آليات التدخل الحكومي مفعولها في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل.

وبدءا من السبعينيات، أصبح التحول إلى نموذج التنمية والتراكم الرأسمالي المعروف باسم "**الليبرالية الجديدة**" هو اسم اللعبة في بلدان الشمال والجنوب. وبدا أن النموذج لا يمكن وقفه. فقد ساعد عدد من التحولات في الاقتصاد السياسي العالمي على تعزيز هيمنته، ثم تمت صياغته بشكل نهائي فيما أطلق عليه "**توافق واشنطن**[3]على إثر ظاهرة "التضخم الركودي"، و أزمة النفط عام 1974 وأزمة الديون. والتي مست غالبية السكان في البلدان النامية، وأدت إلى تغيير جذري في أولويات وكالات الإقراض الدولية، من الاهتمام المعلن – بالرغم من محدوديته – بتخفيف حدة الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، إلى ضمان قدرة واستعداد البلدان المدينة على خدمة ديونها.[4]

ومن ثم، فإن التحول لم يكن فقط من ناحية الهيمنة الأيديولوجية **للنموذج الليبرالي الجديد**، ولكن كذلك من ناحية مضاعفة **تأثير المؤسسات المالية الدولية** (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وتأثير أقوى الدول في هذه المنظمات لكي يقوموا بإعادة هيكلة اقتصاديات، وبالتالي سياسات، الدول في جميع أنحاء العالم .

ومنذ أواخر السبعينيات أصبحت الليبرالية الجديدة هي الفكر السياسي والاقتصادي المهيمن الذي يحدد ثنائية الدولة والاقتصاد العالمي، داعيا إلى إعادة النظر في نظرية الدولة ضمن جيل من المعتقدات حول الأسواق الحرة والتجارة العالمية في إطار **ثنائية السوق والحكومات:** فالحكومات والأسواق أصبحت مترابطة فيما لا يقل عن أربع طرق :[5]

- **الأول**، فهي تمثل الطريقتين المهيمنتين لتوزيع السلع والخدمات.

- **ثانيا**، السلطة العامة ضرورية لخلق أسواق حرة. و هناك حاجة إلى السلطة العامة لفرض القواعد الأساسية للسوق.
- **ثالثا**، يتعين على السلطة الحكومية معالجة وتنظيم إخفاقات السوق، مثل مشاكل المنافسة الحرة، (السلبية) و بالنسبة لكثير من الاقتصاديين فإن الأسواق الحرة غير المنظمة تنتج المشاكل التي فقط التنظيم الحكومي يمكنه تصحيحها .
- **رابعا**، قد يكون التدخل الحكومي ضروريا لتوفير البنية التحتية العامة - أو إعادة استثمار أو ضمان ربحية الشركات الخاصة.

عكست السياسات الاقتصادية للبلدان النامية هذه التغييرات الجذرية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمطالبات الملحة لوكالات الإقراض الدولية، مما اضطر الحكومات إلى اتخاذ حزمة من الإصلاحات التي تقوم على النموذج الليبرالي الجديد. وأخيرا، ومع نهاية رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية في عام 1989، أعلنت نفس هذه الأوساط انتصار الرأسمالية على الطريقة الأمريكية وزعموا أنها "نهاية التاريخ"، كما أشار إلى ذلك فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama..

في ظل هته التغيرات برزت الكثير من النظريات التي توضح مزايا النموذج المنتصر لتملي على الدول ما يجب عليها فعله لكي تواكب التطور، **فوفق مقتضيات النظرية** ينبغي على **الدولة الليبرالية الجديدة** أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة وحكم ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة، كما حرية العمل للشركات التي تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون.[6]كما يعتبر الليبراليون الجدد التنافس بين الأفراد والشركات والكيانات الإقليمية فضيلة رئيسية ،وتعتبر حراك رأس المال بين مختلف القطاعات والمناطق والدول حرية بالغة الأهمية تستوجب إزالة كافة الحواجز أمامها مثل الرسوم الجمركية أو الضوابط البيئية والترتيبات الضريبية أوالعقابية أو التخطيط (باستثناء المجالات الحيوية للمصلحة القومية التي تحددها بدقة) تتنازل الدولة عن سيادتها على حرية حركة السلع ورأس المال لمصلحة السوق العالمي .

ومن الحيوي لتقدم المشروع الليبرالي الجديد على المسرح العالمي التوصل إلى اتفاقيات دولية تضمن حكم القانون وحريات التجارة بين الدول كتلك التي تتضمنها اليوم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ويقول دافيد هارفي[7] Harvey, D أن الثورة "النيوليبرالية" أدت إلى موجة خصخصة الدولة المملوكة للشركات (الشركات المملوكة للدولة) ابتداء من السبعينات، وفقا لنظرية النيوليبرالية، يجب تفكيك الشركات المملوكة للدولة بسبب الآثار التقييدية على حريات الأفراد للقيام بأعمال تجارية.

ولم يقتصر الأمر على هذا التغير الملحوظ في اقتصاديات معظم الدول، ولكنه أدى أيضا إلى تغيير وضعها السياسي. حيث قدمت الليبرالية الجديدة رؤية قيمية وظيفية حول السياسة والحكم، ودور الدولة، والهدف النهائي من العلاقة بين الدولة والفئات المختلفة يمكن تلخيصها كما يلي:

وفقا للمعايير القيمية، فإن الليبرالية الجديدة هي تغيير في هيكل وصلاحيات الدولة إلى ما يطلق عليه البعض دولة المنافسة الوطنية، بمعنى: دولة تتم فيها صياغة السياسات بأكملها (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) بهدف اجتذاب أكبر استثمار رأسمالي ممكن.[8]

ومن الناحية الوظيفية، فإن الدولة كفاعل نشط يتم تحديها من الناحيتين الاقتصادية والأيديولوجية. من قبل فاعلين جدد كي يكونوا مرشحين لتولي العديد من مهامها (مثل الخدمات الاجتماعية والدعم الاقتصادي). وماليا، ومع خصخصة الأصول المملوكة للدولة، وانسحاب الدولة من الإنتاج، والضريبة التنازلية، انخفضت إلى حد كبير عائداتها. لذلك فإن الإصلاحات الليبرالية الجديدة لم تؤد فقط إلى تحول اقتصاديات العديد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا، ولكنها غيرت أيضا من بنيتها السياسية .

ومن حيث عوامل الاقناع العام بهذه الليبرالية الجديدة فقد تم اللجوء إلى استعادة بعض مفاهيم الليبرالية التقليدية مثل أهمية الفرد والحد من دور وتدخل مؤسسة الدولة والسوق الحرة .

أما من حيث التخطيط وتوزيع الأدوار فالمفهوم الذي استُخدم من قبل الليبرالية الجديدة يتمثل في أن السوق ند للدولة، فالسوق تتميز بكفاءة أكبر على توزيع الأدوار، مقارنة بمحدودية قدرة الدولة على التدخل والتأثير، وبهذا المنظار تحل السوق محل الدولة وتقوم مقامها.

ثانيا: تداعيات العولمة على سيادة الدولة في ظل الفكر الليبرالي الجديد.

لقد كتب الكثير عن موضوع الدولة في عصر الليبرالية الجديدة، وقد سلط الضوء على سمتين من "الدولة الليبرالية الجديدة" على وجه الخصوص. ويتصل أحدهما بتغيير طبيعة الدولة، من كونها كيانا يبدو أنه يقف فوق المجتمع، ويتدخل في أدائه الاقتصادي لمصلحة المجتمع (مثل الدولة في عهد إدارة الطلب الكينزي)، إلى كونها كيانا يعمل حصرا على تعزيز مصالح رأس المال العالمي. ويتجلى هذا التغيير في طبيعة الدولة الرأسمالية، التي يطلق عليها أحيانا خطأ "تراجع الدولة"، في التحول الذي يحدث من كونها منفق، ومستثمر ومنتج، لدورها الجديد في تنفيذ الخصخصة وعدم الاستثمار والاضطلاع بانكماش الإنفاق الحكومي .[9]

إن آليات التطور الرأسمالي جزء من وسائل التوسع المستمر خارج الحدود الوطنية ولهذا نجد أن العولمة تنحو باتجاه إيجاد نمط جديد غير مسبوق لهذا التوسع ،ويتنامى بتنامي توسع البعد العالمي للرأسمالية ومحاولة توحيد السوق العالمية وإخضاعها لقوانين مشتركة موحدة مما يحد من حرية الدول في اتخاذ سياسات وطنية مستقلة خالقة بذلك قوة اقتصادية مؤثرة في مختلف جوانب الحياة العالمية دون أن تقابلها سلطة سياسية على المستوى العالمي ،يقولmalcom waters: إن الأسواق التجارية والعالمية لم تعد موحدة أكثر من أي وقت مضى بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما فيها أكبرها وأكثرها غنى.

لقد أخذت العولمة الاقتصادية "أبعادها في العصر الحاضر بانتصار القوى الرأسمالية العالمية، فاستعاد النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق ، وعلى الثورة المعلوماتية، وعلى دمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية بإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث التي هي: صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور الحارس على نظام النقد الدولي، والبنك الدولي الذي يعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة المدى والمنظمة العالمية للتجارة خليفة (الغات)".[10]

ولفهم الحاضر، نحتاج إلى دراسة الماضي وتأثيره على الأحداث الجارية. فقد كانت اللحظة المحورية في تاريخ البشرية معاهدة واستفاليا الموقعة في عام 1648 ، وأحدثت نظاما عالميا جديدا من خلال إنشاء نظام الدولة الذي يرتكز على السيادة للدولة القومية وحدها (مطلقة ، دائمة ،ولا تتجزأ) ، وقد عرف هذا النظام سيادة الدولة داخل حيز سياسي من قبل مؤسسة المواطنة، ووفقا للعديد من العلماء، فإن العولمة تحول هذا النموذج عن طريق تغيير مفهوم الدولة الإقليمية وتقييد رقابة الدولة على الزمان والمكان من خلال التدفقات العالمية لرأس المال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والاتصالات والاختراق الثقافي والمعلومات.[11]

وإذا كانت السيادة هي السلطة المطلقة على إقليم معين فإن هذه السلطة المطلقة قد طعن فيها عدد من القوات العاملة خارج الدولة القومية؛ من خطر الإرهاب العالمي إلى تحديات تغير المناخ، وسلطات المنظمات الدولية للتأثير على السوق العالمية. ونظرا لأثر الأزمة المالية العالمية على السياسة الاقتصادية الوطنية، نستشف السبل التي غيرت الرأسمالية من خلالها طبيعة سيادة الدولة. ويجب أن يفهم هذا الحد من قدرة الدول على أنها عملية نشطة ومتفاعلة. نشطة من حيث صياغة السياسة لصالح مبادئ السوق التي تشجع هيكل العولمة. ومتفاعلة من حيث الاستجابة للصدمات والأزمات والطفرات في الاقتصاد العالمي. وفي كلتا الحالتين، لم تعد الدول حرة تماما، أو سيادية تماما.[12]

لقد أدى انتصار الليبرالية الجديدة إلى توسع انتشارها في شرق وغرب أوروبا وكذلك شرق آسيا، وفي الواقع إن الأمر يضغط على النظام العالمي بأكمله ، إن التقلبات القادمة من الجنوب والتي تنتشر على المستوى العالمي بسرعة شديدة تمتزج مع فكرة لافتة للنظر ، فالاعتماد المتبادل يعلم الفاعل أيا كان هذا الفاعل بأن يفهم تماما الموضوعات التي لم تعد بالضرورة تندرج في محيط السيادة التي كانت فيما مضى تحدد اختصاصاتها أو انتماءاتها ويدرب الفاعل أيضا أن ينظر أمامه لا فوقه، وأن يتصور أفعاله من خلال نتائجها وليس من خلال توافقها الصارم مع نتائج السيادة.[13] ويستدل على هذا الطرح بأن فرضية السياسة بالضرورة سياسة قومية قد تحطمت، فرفاهية المواطن لم تعد تعتمد على أفعال حكومته بقدر ما تعتمد أساسا وأكثر من ذي قبل على أفعال وقرارات يتم التوصل اليها خارج حدود دولته، وبواسطة أبنية ومؤسسات تتخذ قراراتها بطريقة تجميعية، فإدارة الاقتصاد القومي مثلا لا تتحدد من خلال الحكومات القومية، وإنما من خلال المؤسسات

الخارجية ويستوى في هذا الدول الغنية والدول الفقيرة، والكثير من الموضوعات السياسية التي كان يعتقد أنها من صميم اختصاصات الحكومات القومية صارت لها اليوم أبعادها الخارجية الهامة والمؤثرة.

لم تعد الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة ، بل أصبح العالم كله يشكل سوقا واحدة و قفزت الشركات على أسوار الدولة التي صارت شكلية تتمثل في حواجز جمركية غير مكترثة بحدود ممارسة السياسات المالية والنقدية وحدود السلطة السياسية أو حدود بث المعلومات والأفكار أو حدود الولاء والخضوع ، فالحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات إما بالاستثمار المباشر داخل البلد أو غزوه أو عن طريق اتفاقيات، وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية، وحدود السلطة السياسية تتخطاها هذه الشركات ليس بالغزو المسلح كما كان يحدث سابقا، بل عن طريق كسب الولاء من أصحاب السلطة داخل الدولة بشكل طبيعي لما يقابله من مكاسب ومكافآت.[14]

وبهذا فقد أتاحت الليبرالية الجديدة الفرصة لهته الشركات لأن تضع حدا لما هو وطني وبذلك تقيم علاقات جديدة كليا بين الدولة والشركات وبين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية نازحة لترجيح الكفة في توزيع الموارد التكنولوجية والمالية واتخاذ القرار وصياغة المستقبل لصالح الشركات متعددة الجنسيات وهو ما عبر عنه الاقتصادي: "**ريكاردو بيتريل**"Ricardo Petrellبقوله: نحن نشهد الآن عملية فصل تدريجية ومتزايدة بين سلطة اقتصادية معولمة وسلطة سياسية وطنية منظمة على مستوى استراتيجي غير ملائم مع المجال العالمي، والواقع أن الكل أصبح واعيا وراضيا على الشركات الكبرى التي تتحكم في التكنولوجيا والاقتصاد العالميين في شكل دول عالمية بدون مسؤوليات"

وإذا كانت الشركات متعدية الجنسيات تهدف لتحقيق الربح على أقصى قدر ممكن، فإنها صارت تؤدي كذلك أدوارا سياسية خطيرة وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة عبر آليات الضغط التي تملكها، والمثال الواضح في هذا هو ما قامت به الشركة الأمريكية itt[15]التي أدت دورا في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الشيلي "**سلفادور الييندي**"عام1973.[16]

لقد فرضت العولمة من خلال سياسات الشركات متعددة الجنسيات على الدولة خاصة في العالم الثالث بأن تكيف سياساتها وفق معطيات ما بعد الحرب الباردة ،وعلى هذه الدولة أن تقوم بتفكيك نفسها ،وتقنع مواطنيها بأنهم لم يعودوا في حاجة إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها للشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هته الشركات ،ومن ثم تبدأ صورة جديدة في الظهور ،دولة لها كل المظاهر السيادية وتباشر صوريا كل المهام المنوطة بها من قبل ولكنها في الحقيقة تقوم بوظيفة تكاد تنحصر في وظيفة "الإجلاء والتسليم" أي سحب يدها وتسليم وظائفها لأجانب ،مع الترويج لهذه المهمة بأنها تحفظ المصلحة العامة.

وعلى صعيد آخر تلعب المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية دورا هاما في النيل من سيادة الدولة حيث تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة النظام التجاري ليس فقط في السلع القابلة للتبادل العيني بل في تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والقوانين المتعلقة بالاستثمار محددة مهلة زمنية لتنفيذ هده الالتزامات ،وهي تتوفر على ترسانة من القواعد و الميكانيزمات الإجبارية للتخلص من أي إجراءات حمائية ، واضعة بذلك حدودا على حرية وسيادة الدولة في التصرف حسب مصالحها وتصوراتها. وتتجسد توصيات السياسة النيوليبرالية[17] في ما يسمى ب "برامج التكيف الهيكلي". وتهدف خطط التكيف الهيكلي إلى التعامل مع فشل الدولة كما يفترضها**"باور ودال"**Bauer, Dal وغيرهم من الليبراليين الجدد. والمنطق وراء هذا كله هو أولا أن الإنفاق الحكومي يعزز التضخم المرتفع؛ وثانيا، أن المؤسسات المملوكة للدولة أقل كفاءة من القطاع الخاص؛ وثالثا، أن الحمائية تشوه التدفق الحر للسلع والخدمات؛ وأخيرا أن الحكومة تثبت عدم قدرتها على تخصيص الموارد بكفاءة

وكما تشير "**كيرين تشودري**KirenChaudry، فإنه من الضروري بالنسبة لنا "إعادة دراسة الحساب التقليدي لدور الدولة في اقتصادات العالم الثالث بدلا من فهم أهمية الدولة التي تمثل المصلحة العامة. لا يمكن للسوق توفير بعض السلع العامة، مثل البنية التحتية والتعليم. ومع ذلك يبدو أن الخطاب النيوليبرالي الحالي المتضمن في منظمة التجارة العالمية هو أداة للعالم المتقدم لإبعاد العالم الثالث عن المشاركة في "كعكة" التنمية .[18]

وتمثل الدعوة إلى تعزيز القدرات المؤسسية (capacity building) وإلى تحسين طرق التسيير الداخلي (الحكم الرشيد good governance) حلا وسطا صريحا يؤدي في الواقع إلى تغيير النسيج الإجتماعي والسياسي في البلدان المعنية إلى حد النيل بوضوح من سيادتها وقد اتجه البنك العالمي بالتشارك مع صندوق النقد الدولي إلى وضع خطط للملاءمة الهيكلية التي تكشف عن قراءة أخرى للتنمية مختلفة تماما، من الآن فصاعدا يتم تقديم المساعدة إلى الدول في صورة قرض شامل ،وفي المقابل تتعهد الدولة المتلقية للقرض بالامتناع عن وضع القوانين واللوائح لاقتصادها، وبالتقليل من حجم إدارتها وحجم القطاع العام وبالانفتاح أمام المنافسة الدولية [19]،إن مثل هذا المنهج ينتمي نظريا وبوضوح إلى المسؤولية المشتركة والتعاقدية ، فالدولة المستفيدة قد أعيد تنشيط دورها كمنسق بل ومنظم للمساعدة التي تحصل عليها ،مع ارتباطها منذ الآن تعاقديا مع الجماعة الدولية ، بمعنى قبولها لشراكة حقيقية وتوجيه هذه الشراكة نحو اندماج أكثر بعدا.

ويقول**"فريدمان"**Thomas Friedman : إن الليبرالية الجديدة تشجع على إنشاء دول بلا حدود ودمجها في اقتصاد وطني" وحسبه صحيح، الليبرالية الجديدة تطالب الدول على حد سواء بتقليل وظائفهم وتخفيض سلطتهم لصالح تنظيم عالمي أوسع نطاقا مثل منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق التوازن المالي، مثل العالم الثالث وحتى المجر، اليونان، سبانيا، البرتغال، والليتوانيا، تملى السياسات المحلية من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. وهكذا، طالبت

الليبرالية الجديدة بإعادة هيكلة سلطة الدولة والتضحية الفعالة بالسيادة إلى كيانات عالمية أو عبر وطنية.[20]

كما يقول "**إيناكشي**"Inakshi عن دور الدولة "يجب أن تسمح الدولة بالتشارك في السيادة لمصلحة التعاون العالمي والتخلي عن السيادة في التعامل مع الآخرين ،لا يمكن إلغاء سيادتها الخاصة، ولكن يجب أن تستوعب سيادة الطرف المقابل .[21]

لقد كسرت العولمة مبدأ الإقليمية وتجاوزت العلاقة بين السلطة والمكان. ويعتقد بعض العلماء أن امتداد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر الزمان والمكان قد زعزع استقرار الدولة القومية وأضعفها. ويؤكد"هنتنغتون"Huntington Samuel أنه بينما تظل الدول الأطراف الفاعلة الرئيسية في الشؤون العالمية، فإنها تعاني أيضا من خسائر في السيادة والوظائف والسلطة.[22]

وأشار ماريو "**فارغاس لوسا**"Mario Vargas Losa"إلى أنه "من خلال الديمقراطية، وسعت العولمة آفاق الحرية الفردية وعلى الدول أن تتقاسم السلطة ليس فقط فيما بينها من خلال المؤسسات المتعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية، بل أيضا مع شعوبها .

وقد حدد"**كوفي عنان**" في كلمته الشهيرة، "**مفاهيم السيادة**" (1999)، التحول من سيادة الدولة البحتة إلى السيادة البشرية، حيث كان رفاه الفرد في غاية الأهمية وواجب الدولة في الضمان. فإذا كانت تفهم السيادة على أنها استقلال إقليم ما في إطار النظام الدولي. وينبغي للدولة ذات السيادة أن تكون قادرة على توجيه حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لقيمها وبدون نفوذ خارجي أو ضغط أو إكراه. وإلى جانب ذلك، فإن الدولة ذات السيادة عليها الآن التزام أخلاقي بحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.[23]

إن دور الدولة يتغير نتيجة للعولمة. لكن هناك إمكانية للدول في أن تكيف ذاتها مع التحولات في المجتمع الدولي، في شكل "**السيادة المجمعة**" حيث فكرة أن الدول ستكون لها فعالية التأثير من خلال العمل جنبا إلى جنب مع الدول والمؤسسات الدولية أو الإقليمية. والدولة في مساواتها مع الدول الأخرى قادرة أن تكون أكثر عقلانية بتقديمها تنازلات دون التأثير على سيادتها .حينها فقط يمكن القول بتأثير العولمة على سيادة الدولة بدلا من أطروحة نهاية الدولة فلا تزال الدولة ذات السيادة على الصعيد الدولي أداة مهمة ولكن الآن لا يمكن أن تؤدي وظائفها بمفردها.[24]

وإذا كان من المؤكد أن الدولة لا تختفي فإنها الآن تتحالف مع تعدد عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي ويجب عليها قبول التوافق مع جماعات مسؤولية جديدة التي لم تعد في هذه المرة تتطابق مع جماعات سياسية، هذا التكافل الذي ينشأ فيما وراء الحدود يصبح بذاته قوة ضاغطة ويحصل بالضرورة على استقلاله عن الاعتبارات السياسية ، كما يصبح في النهاية غير متأثر حتى بسياسات الدول ، وفي مواجهة الدول الأقل قوة وفاقدة الاتجاه والضعيفة بسبب وجود أزمة تقيم هذه

الاندماجات الطبيعية تكافلات واقعية تمنح فاعلين محليين سلطة متجددة وهوية حقيقية إن لم تكن دولية فعلى الأقل عابرة للأوطان.

وما يثير الانتباه أحيانا هو ميوعة سلوك هؤلاء وأولئك ،فتدويل السيادة وتقلصها يصبحان الوجهين الجديدين للسياسة الدولية التي تتبع بطريقة متغيرة وفقا للأوضاع وللقدرة التي تحتفظ بها الدولة المتضررة ، وتتراوح الطريقة بين وقف السيادة المشروطة بصورة مؤقتة للغاية وبين إلغاء السيادة والتي قد تكون قابلة للمراجعة عند الاقتضاء، [25] مستعملين في تبرير تجاوزاتهم عدة أوجه من الشرعية المفتعلة يقلبونها ويبدلونها كيفما اقتضت الحاجة، فالتدخل يدفع الأقوياء أساسا إلى العمل في بلاد الأكثر ضعفا ، ويجتذب الأقوياء إلى مراعاة نظرائهم بل وأيضا إلى تفادي وصاية المنظمات الدولية ، ويتحدث البعض عن **التدخل بالوكالة** لكي يبرزوا بصورة أفضل دور الدول الكبرى التي تستفيد من الإنابة الجبرية من جانب الجماعة الدولية ، ويروق للبعض تصوير مثل هذه الممارسات بأنها تتم دائما وبلا انقطاع باسم **المصالح القومية** لأولئك الذين يقومون بها، ويكشف آخرون أيضا أن المنظمات الدولية الأكثر كرما والأكثر إخلاصا **تحتاج بشدة لقوة الدولة** الأفضل تجهيزا لكي تتمكن من تنفيذ مشروعاتها .[26]

وما هو أسوأ من ذلك كله هو النزعة العسكرية التي رافقت انبعاث الليبرالية الجديدة، لقد أصبح ضروريا الكف عن النظر للإستراتيجية الأمريكية في التدخل واستعمال القوة بوصفها نتاج تيار متطرف داخل الإدارة الأمريكية، وبناء الارتباط بين انبعاث الليبرالية الجديدة بوصفها نظرية وفلسفة رأس المال المعولم وبين التفاقم المطرد للنزعة العسكرية في التدخل واستعمال القوة. فحسب "سيوم براون" يمكن النظر إلى الاستعداد الراهن لاستخدام القوة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية على أنه الحلقة الأخيرة من سلسلة التحولات الكبيرة الأربعة التي مرت بها إستراتيجية الأمن القومي منذ عام 1945 وهناك حقيقة وجود منحى تطوري ضمن هذه الإستراتيجية بمعنى أن نزعات محددة مثل التدخل العسكري يمكن بسهولة رصد تطورها من الأدنى نحو الأعلى وبالتالي رسم خط بياني لها يسمح بتوقع إحداثياتها (موقعها) في السياسة الأمريكية لفترة قادمة دون خطأ كبير ويترافق هذا التطور بصورة لافتة للنظر مع العولمة

لهذا أصبحت حماية قطاعات سيادية أسطورة لا تتلاءم مع الطموح نحو المطلق ونحو الاحتكار الذي تنطوي عليه فكرة السلطة النهائية ذاتها، فبقدر ما تضل الدولة فاعلا من خلال مؤسساتها وموظفيها بقدر ما تبتكر يوميا طريقة مستحدثة للتفاعل وللمساومة في تفاوضها مع شركائها الجدد حول أشكال غير مسبوقة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي وفي هذا السياق يتعارض تزايد نفوذ مناطق المسؤولية المشتركة هذه مع مناطق سيادة الدولة القومية باتجاه أنواع جديدة للسيادة لا تزال قيد التشكل أطلق عليها العديد من التسميات(سيادة تشاركية ،، متكاملة ، جماعية...).

لكن رغم هذا مازلت بعض الأصوات المتزنة والمتفائلة تؤكد أنه بالرغم من أن العولمة قد أضعفت دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وقللت من الاستقلال الذاتي للدولة القومية في

المسائل الاقتصادية، فإنها تتطلَّب - في مقابل ذلك - حالة من زيادة النشاط في المسائل الاجتماعية، حيث تتدخل الدولة، سياسيًّا وتشريعيًّا، بوضع السياسات وسنِّ التشريعات اللازمة لتنظيم قوى السوق وإصلاح الاختلالات الناجمة عن عملها؛ لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة وضمان الاستقرار الاجتماعي، من خلال توفير شبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير السلع والخدمات العامة، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين، فالدولة تتعامل مع ندرة الموارد، وتقوم بتعظيم المنافع الاجتماعية.

الخاتمة:

أصبحت العولمة ظاهرة عالمية شديدة الاتساع والانتشار، لا تقتصر فقط على المجال الاقتصادي والمالي، وإنما تمتد أشكالها وتجلياتها إلى كافة المجالات. وقد نجح فلاسفة الحرية الاقتصادية الجدد تحت شعار الثورة المحافظة في ترويج أطروحات الليبرالية الجديدة المعادية للنظرية الكينزية والداعية لإنهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الرافضة لأى معايير اجتماعية في الاقتصاد. يتم بعد ذلك تحطيم نفوذ نقابات العمال وتحرير أصحاب الأعمال من أي قيود اجتماعية تفرضها عليهم قوانين العمل، ليشرعوا في سبيل من عمليات الخصخصة التي تنهي منشآت الدولة الإنتاجية والخدمية. وقد كان هذا تمهيداً لما شهدته حقبة ما بعد الحرب الباردة من عقيدة اقتصادية جديدة تعاون في تشييدها كل من الشركات متعددة الجنسية وبنوك وول ستريت وإدارة الخزانة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات التمويلية العالمية. وهي العقيدة التي ستكون المرجعية الوحيدة لاقتصاديات العالم وتتمثل في: تقليص الميزانية، المزيد من الإعفاءات الضريبية، خفض الأنفاق الحكومي، تحرير التجارة وسوق تبادل العملات وطرح عمليات الخصخصة كحل وحيد وعالمي لكل المشاكل الاقتصادية. والذي يسعى على إجبار جميع الشعوب والدول على تطبيق نفس الحلول وأتباع نفس السياسات

وقد أدت التطورات سالفة الذكر للعولمة إلى انتقال مركز القرار فيما يتعلق بسياسات الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم وحماية البيئة من الحكومات القومية إلى يد الشركات العملاقة، والمؤسسات المالية والتمويلية العالمية ومؤسسات الأعلام الضخمة،إلى الحد الذي جعلها تتولى القيام بوظائف سيادية للدولة القومية والخطير في الأمر ان هته الأخيرة تجد نفسها راغبة وإن أبت فهي مجبرة على التسليم بوضع تشاركي مع بقية الفواعل على المستوى الدولي لتفادي انهيارها أو وقوعها في أزمة .الأمر الذي يجعل من سيادتها المطلقة التقليدية على المحك ،تقبل التنازل عن جزء منها لتضمن استمرارها في عالم قوي ومترابط ،وعلى هذا فالسيادة التقليدية فقدت بعض خصائصها:مطلقة، واحدة،لا تتجزأ... لتصبح: سيادة تشاركية ،نسبية،قابلة للمساومة.

الهوامش :

[1]أشرف منصور، الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الإقتصادية، ط.1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2008، ص. 17.

[2]osukathe Akira, "theory of state intervention under the modern-liberal constitution, " على الموقع: https://www.waseda.jp/folaw/icl/assets/uploads/2014/05/A02859211-00-000170016.pdf

[1]أحمد السيد النجار ، دولة الرفاهية الإجتماعية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، ،ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية،2005، ص ص.115-121.

[2] المرجع السابق، ص .110 .

[*]يرتبطُ النَّموذج الأصلي لدولة الرِّفاه باسم بريطانيَّين هما: جون مينارد كينز ووليم بفريدج. ذهب عالم الاقتصاد كينز إلى أنَّ الطَّريق الوحيدة التي تستطيع الدَّولة الرَّأسماليَّة بواسطتها البقاء هي من خلال التَّدخُّل الحكوميّ من أجل استقرار السّوق الحُرَّة. وينبغي على الحكومة، بواسطة ميزانيَّتها، أن تُوجِّه وتُساعد السّوق في نشاطها وأن تضمن التَّشغيل التامّ، وإنَّه يُمكِن التوصّل إلى استقرار السّوق وارتبط اسم وليم بفريدج بدولة الرِّفاه بشكلٍ أساسيّ بفضل وثيقةٍ قدَّمها للحكومة البريطانيَّة عام 1924 تتناول تنظيم خدمات الرِّفاه في الدَّولة، وأطلِق عليها اسم: "خطَّة بفريدج".. ذهب بفريدج في الوثيقة إلى أنَّه يمكن مكافحة العَوَز والقضاء على الفقر بواسطة خلق تشغيل تامّ وإقامة جهاز شموليّ للضَّمان الاجتماعي يكفل لكلّ إنسان الحقّ الأدنى من أجل البقاء وحريَّة الحصول على خدمات الرِّفاه، التَّربية، والصحَّة بغضّ النَّظر عن دَخلِه

[3]تشومسكينوعام ،الليبرالية الجديدة والنظام العولمي :الربح فوق الشعب، تر: مازن الحسيني، ط1، دار التنوير للترجمة والطباعة والنشر، رام الله، فلسطين،2000.ص ص. 26-32.

[4]DavidSchultz , "the neo-liberal state in a post-global world" , Social sciences studies,vol 3,n°(7), 2010, p.7–17.

[5]Ibid

[6]ديفيد هارفي ، الليبرالية الجديدة موجز تاريخي، تر مجاب الإمام، ط1، مكتنبة العبيكان، الرياض، 2008،ص ص. 109،110.

[7]Vilde wikan,"what is neoliberalism and how does it relate to globalization?" على الموقع:http://www.e-ir.info/2015/03/21/what-is-neoliberalism-and-how-does-it-relate-to-globalization/

[8]ديفيد هارفي ، المرجع السابق،ص.112

[9]patnaikPrabhat ,"the state underneo-liberalism", على الموقع: https://mronline.org/2010/08/10/the-state-under-neo-liberalism/

[10]بحث حول العولمة الاقتصادية، *www.forums.b-99.com/t9058.html - Arabie saoudite*.

[11]Aida daher, "Globalization and the challenges to state sovereignty and security", defensemagazine , Issue number 52 - april ,2005 ,p.4.

[12]Katherine Wall,"The end of the welfare state? How globalizationisaffecting state sovereignty على الموقع : "

http://www.globalpolicyjournal.com/blog/17/08/2012/end-welfare-state-how-globalization-affecting-state-sovereignty-0

[13] برتراند بادي ، عالم بلا سيادة: الدول بين المسؤولية والمراوغة، تر لطيف فرج ،ط 1،مكتبة الشروق ،القاهرة، 2001،ص.117.

[14] سعيدأوصديق ،القوى السياسية عبر الوطنية قراءة في تأثير الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العالمية ،في حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت 2006،ص ص . 70-75.

[15] تم تأسيس شركة(ITT) International Tel& Telegraph في عام 1920 ، والتي أنشأها الاخوة SosthenesBehn وشقيقه HernanBehn ،وكان التوسع الرئيسي في عام 1923 عندما اشترت عددا من شركات الهاتف الأوروبية. مثل (BTM) من بلجيكا ، و (STC).من بريطانيا بعد ذلك ، قامت بشراء شركة الاتصالات السعودية.في s1930 ، اشترت ITT الشركات الإلكترونية الألمانية Elektrizitätsgesellschaft (SEG) و Genest&Mix ، وكلاهما كانتا شركتان دوليتي النشاط والإحتكاروالإتصال ،و في الولايات المتحدة ، استحوذت ITT على العديد من الشركات وشملت هذه الشركات شركة الكابلات التجارية والبريد التلغراف ،وشركة Federal Telegraphتنتج الشركة حاليا مكونات متخصصةلقطاع الطيران والنقل والطاقة والأسواق الصناعية، تغير اسمهافي عام 2011 إلى Exelis

[16] المرجع السابق، ص. 76.

[17] detlefAnnemarie ,"the role of the state in development: re-examiningneo-liberalrecommendations " ,apr 26 2012, 10463:على الموقع

http://www.e-ir.info/2012/04/26/the-role-of-the-state-in-development-re-examining-neo-liberal-recommendations/

[18] Ibid

[19] برتراند بادي، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

[20] davidSchultz ,loccit

[21] ChaturvediInakshi,"Globalization and Its Impact On State Sovereignty", على الموقع: http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_249.pdf

[22] Aida daher, loccit.

[23] Katherine Wall, loccit.

[24] ChaturvediInakshi,loccit.

[25] برتراند بادي ، عالم بلا سيادة :الدول بين المراوغة والمسؤولية، مرجع سبق ذكره، ص.130.

[26] المرجع السابق، ص. 217.